مشروع اتفاق

بين مصر وانجلترا

المسألة المصرية بين الوطنية والسياسة

تتخلص المسألة المصرية فى مسألة اساسية تتفرع الى مسألتين . أما المسألة الاساسية فحق مصر فى الاستقلال التام والتمتع بكل ما تنص عليه الحقوق والاتفاقات الدولية التي قررتها الحوادث الاجتماعية منذ بداية القرن التاسع عشر الى الآن . أما المسألتان الفرعيتان فاعتباريتان . المسألة الأولى اعتبار قضية مصر قضية وطنية صرفة . وهنا نقرر أن بقاء عسكرى بريطانى واحد على أرض مصر ، سواء أأخذ وجوده صبغة الاحتلال ، أم صبغة المحافظة على مصالح بريطانيا العظمي ، انتقاص من سيادتنا القومية . والمسألة الثانية اعتبار قضية مصر قضية سياسية تاريخية . وهنا نقرر أن الاتفاق الأخير الذى وصل اليه صاحب الدولة محمد محمود باشا على وزارة العمال افضل اتفاق يحفظ مصالح الطرفين المتخاصمين من ناحية سياسية ، وان كان لا يخلو من نصوص تنقص سيادتنا القومية بعض الشيء . فالاتفاق اكثر من استقلال داخلى واقل من استقلال تام . وعلى كل حال ففى المشروع اذا قبل من الطرفين متسع للتعديل بما يضمن لمصر عصرا طويلا من السلام والتفرغ للاصلاح الداخلى . وهنا ننشر نص المشروع لنعود اليه بكلمة مفصلة فى عدد آخر

***

نصوص مشروع الاتفاق

كتاب من سعادة وزير الخارجية البريطانية

لحضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء

وزارة الخارجية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

حضرة صاحب الدولة

إن الاقتراحات المرفقة بهذا والمذكرات الأيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن

التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة جلالته ببريطانيا العظمى المتحدة وشمالى أرلندا أن تذهب اليه فى رغبتها فى انجاز تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر . وان من أقصى أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم — بغير تمييز بين أحزابهم — هذه الاقتراحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة فيجدوا فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلة بين دولتينا . فاذا كان هذا حكم البرلمان المصرى الجديد فان حكومة جلالته ستقوم من جانبها فى الحال بعرض الاقتراحات على البرلمان بقصد ابرام معاهدة شاملة لها والتصديق عليها

ولى الشرف أن أكون مع اسمى الاحترام خادم دولتكم المطيع

(الامضاء) آرثر هندرسون

المذكرة المصرية

المفوضية المصرية بلندن فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩

ياصاحب السعادة

أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم إلى اليوم والتى تتضمن الاقتراحات والمذكرات الايضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل التى كانت موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى

انى أدرك أن هذه الاقتراحات تمثل أقصى حد يمكنكم أن تشيروا على حكومة جلالته البريطانية بأن تصل اليه . وانى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى واثقاً تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى . وانى أشاطر حكومة جلالته البريطانية الرجاء بأن هذه الاقتراحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى سادت بحثنا فيجدون فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلة بين شعبينا

فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك الاقتراحات إلى الشعب المصرى

(الامضاء) محمد محمود

اقتراحات لتسوية العلاقات الانجليزية المصرية

١ ــ ينتهى احتلال مصر عسكرياً بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى

٢ ــ تعقد محالفة بين الدولتين المتعاقدتين توطيداً لصداقتهما والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما

٣ ــ إن مصر رغبة منها فى أن تصبح عضوا بجمعية الأمم ستقدم طلباً للانضمام إلى تلك الجمعية طبقاً للشروط التى تنص عليها المادة الأولى من عهد الجمعية وتتعهد حكومة جلالته البريطانية بتأييد هذا الطلب

٤ ــ إذا قام أى نزاع مع دولة ثالثة نشأت عنه حالة تنذر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة فان الفريقين المتعاقدين يعملان معا بقصد تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية طبقاً لنصوص عهد جمعية الأمم ونصوص أى تعهد دولى يمكن تطبيقه على تلك الحالة

٥ ــ يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين أن لا يقف فى البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق مع هذه المحالفة أو ينشىء صعاباً للفريق الآخر . وعملا بهذا التعهد لا يقاوم أحدهما سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية ولا يعقد مع دولة ثالثة أى اتفاق سياسى قد يكون مجحفاً بمصالح الآخر

٦ ــ تعترف حكومة جلالته البريطانية بأن تبعة المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وأملاكهم تقع من الآن فصاعدا على عاتق الحكومة المصرية . و يتكفل جلالة ملك مصر تنفيذ تعهداته فى هذا الشأن

٧ ــ اذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين فى حرب رغم نص الفقرة ٤ الواردة آنفا فان الفريق الآخر يبادر إلى معونته مع مراعاة نص الفقرة ١٤ التى ستذكر فيما بعد وذلك بصفته حليفا . وبوجه خاص فانه فى حالة وقوع حرب اوخطر وقوع حرب يقدم جلالة ملك مصر الى جلالته البريطانية فى الاراضى المصرية جميع التسهيلات و المساعدات التي فى وسعه ومن ذلك استخدام موانئه ومطاراته ووسائل مواصلاته

٨ ــ نظرا الى الرغبة فى توحيد نظام التعليم و الاساليب فى الجيشين المصرى و البريطانى يتعهد جلالة ملك مصر بانه اذا رأى من الضرورى الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين

٩ — تسهيلا وضمانا لمحافظة جلالته البريطانية على قناة السويس بصفتها طريقا ضروريا للمواصلات بين اجزاء الامبراطورية المختلفة يجيز جلالة ملك مصر لجلالته البريطانية أن يستبقى على الاراضى المصرية وفى مواقع يتفق عليها فيما بعد شرقى الدرجة ٣٢ من خطوط الطول . القوات التى يراها جلالته البريطانية لازمة لهذا الغرض . ووجود هذه القوات لايعتبر احتلالا بأية حال من الاحوال ولايمس حقوق سيادة مصر

١٠ — نظراً الى الصداقة بين الدولتين والى المحالفة المرجو عقدها بهذه الاقتراحات فان الحكومة المصرية عند احتياجها لخدمات موظفين اجانب تستخدم رعايا بريطانيين كقاعدة عامة

١١ — يعترف جلالة ملك مصر بريطانيا العظمى بان نظام الامتيازات القائم فى مصر الآن لايلائم روح العصر ولاحالة مصر الحاضرة . وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالى الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة

١٢ — نظرا إلى الصداقة بين الفريقين المتعاقدين والى المحالفة المراد عقدها بموجب الاقتراحات الحاضرة يمثل جلالة ملك بريطانيا العظمى لدى بلاط جلالة ملك مصر سفير يعتمد بالطرق المرعية . ويحفظ جلالة ملك مصر اسمى مركز سياسى فى بلاطه لممثل جلالته البريطانية

ويمثل جلالة ملك مصر سفير لدى بلاط سانت جيمس

١٣ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل تعديلا لاتفاق سنة ١٨٩٩ يتفق الفريقان المتعاقدان على أن تكون حالة السودان هى الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور وعلى ذلك يواصل الحاكم استعمال السلطة المخولة له بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين

١٤ — لايقصد بهذه الاقتراحات ولا يمكن أن ينبنى عليها الاخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أوالتى يمكن أن تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين أوعليه بمقتضى عهد جمعية الامم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه فى باريس فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ — يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه الاقتراحات أو تفسيرها مما لا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جمعية الامم

١٦ — فى اى وقت بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من نفاذ معاهدة تبنى على الاقتراحات المار ذكرها ، يجوز اجراء أى تعديل فى شروطها يرى من الملائم عمله وفقا للظروف القائمة وقتئذ وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين

الجيش — المذكرة البريطانية

حضرة صاحب الدولة

فى خلال محادثاتنا الاخيرة نشأت بعض مسائل عسكرية وتم النظر فيها باتم العناية. وتنقسم هذه المسائل بطبيعتها الى قسمين .

أولهما — مايتعلق بقوات الجيش المصرى التى قد يمكن ان تدعى لمعاونة القوات البريطانية ،المحالفة معاونة فعلية فيما لو نشأت لسوء الحظ احوال من التى اشير اليها فى الجملة الاولى من الفقرة السابعة من الاقتراحات

وثانيهما — المسائل الخاصة بالقوات البريطانية التى سيكون مقامها بجوار قناة السويس طبقا للفقرة (٩) لضمان الدفاع عن ذلك الشريان الحيوى من طرق المواصلات البريطانية الامبراطورية

فاما فيما يتعلق بالقسم الاول فقد اتفقنا على ما يأتى :—

١ — ينتهى النظام الحالى الذى يقوم بموجبه المفتش العام واركان حربه بتأدية بعض الوظائف

ويسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى

٢ — على ان الحكومة المصرية ترغب وفقا للفقرة الثامنة من الاقتراحات فى الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية. وحكومة جلالة ملك المملكة المتحدة وشمالى ارلندا تتعهد بتقديم بعثة كهذه

وترسل الحكومة المصرية موظفى الجيش المصرى لتدريبهم فى بريطانيا العظمى فقط . وتتعهد حكومة جلالته من جانبها بقبول جميع الموظفين الذين تريد الحكومة المصرية ارسالهم الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض

٣ — لمصلحة التعاون الوثيق المشار اليه آنفا يجب ان لايختلف نوع الاسلحة والمهمات فى الجيش المصرى

وتتعهد حكومة جلالته بالتوسط لتسهيل الحصول على تلك الاسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما ارادت الحكومة المصرية ذلك

اما فيما يتعلق بالقوات البريطانية المشار اليها فى الفقرة (٩) من الاقتراحات

١ — فان الحكومة المصرية تقدم مجاناً لحكومة جلالته الاراضى والثكنات الخ .. فى الاماكن التى يتفق عليها وتكون معادلة لما تشغلة القوات البريطانية فى مصر فى الوقت الحاضر

وعند اكمال المحال الجديدة تنقل تلك القوات اليها وتسلم الاراضى والثكنات بعد اخلائها الى الحكومة المصرية

ونظرا الى العقبات الفنية التى تعترض اجراء النقل تدريجا فانه ينتظر اكمال المحال الجديدة ثم يؤخذ فى النقل .

ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرق درجة ٣٢ من خطوط الطول فتتخذ التدابير لتقديم وسائل الراحة المعقولة بزراعة اشجار وحدائق الخ .. للجنود ومدهم ايضا بمورد للماء العذب يكون كافيا فى الاحوال الطارئة

٢ — تستمر الامتيازات التى تتمتع بها الجيوش البريطانية فى مصر فى المسائل القضائية والمالية ويجوز تعديل ذلك فى المستقبل بالاتفاق بين الحكومتين .

٣ — تمنع الحكومة المصرية مرور الطيارات فوق الاراضى الواقعة على كلتا ضفتى قناة السويس الى مدى عشرين كيلو مترا منها الا فى حالة الاتفاق بين الحكومتين على عكس ذلك .

على ان هذا المنع لايتناول قوات الحكومتين او الخطوط التى تقوم بتسييرها هيئات بريطانية حقيقية أو مصرية حقيقية تعمل تحت سلطة من الحكومة المصرية

وقد اتفقنا ايضا على ان تقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطيارات الحربية البريطانية وموظفيها ومهماتها المتجهة الى المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية طبقا للفقرة (٩) من الاقتراحات او القادمة من تلك المطارات .

وتقدم حكومة جلالته التسهيلات الملائمة للطيارات الحربية المصرية وموظفيها ومهماتها فى الاراضى الواقعة تحت مراقبتها

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

اتشرف بابلاغكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة ببعض مشاغل حربية وبان أقرر لكم انها تمثل بالدقة الاتفاق الذى انتهينا اليه

المستشاران ـ المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

تعلمون سعادتكم ان الحكومة المصرية قد أخذت على عاتقها القيام ببرنامج واسع النطاق للاصلاحات الداخلية . وانى ادرك ان هذا العمل سيكون ابعد غورا واكثر صعوبة بسبب التعديلات المهمة التى ستدخل على نظام الامتيازات كما ترمي اليه لاقتراحات . وارى ضمانا لانجاز هذا البرنامج الاصلاحى على وجه يدعو الى الارتياح . ان الحاجة ستدعو الى الحصول على افضل مشورة ممكنة . فانتهز هذه الفرصة لابلغ سعادتكم ان فى نية الحكومة المصرية ان تحتفظ بخدمة بريطانيين فى منصبى مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانية وذلك مدى المدة اللازمة لاكمال الاصلاحات المشار اليها. أما اللذان سيشغلان هذين المنصبين فى المستقبل فستختارهما الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة ويعينان كموظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

اتشرف بابلاغ دولتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بمنصبى المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى لوزارة الحقانية وقد علمت مع الارتياح ماذكرتموه دولتكم عن مقاصد الحكومة المصرية .

البوليس ـ المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

انتهز هذه الفرصة لابلغ سعادتكم ان الحكومة المصرية تنوى الغاء الادارة الاورية بادارة الامن العام ، ولكن عملا بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة ٦ من الاقتراحات ، ستحتفظ الحكومة المصرية ، لمدة خمس سنوات على الاقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات ، بعنصر أوربى ببوليس المدن يبقي طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

فاذا رغبت الحكومة المصرية فى المستقبل فى اعادة تنظيم قوة البوليس فيسرنى أن أعلم هل تستطيع أن تعتمد على مساعدة حكومة جلالته البريطانية فى هذه المهمة

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

إن حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة قد علمت مع الارتياح أنه عملا بالتعهد الذى تنطوى عليه الفقرة ٦ من الاقتراحات ستحتفظ الحكومة المصرية بعد الغاء الادارة الاوربية بادارة الامن العام ، لمدة خمس سنوات على الاقل من بدء تنفيذ المعاهدة المبنية على الاقتراحات ، بعنصر أوروبى ببوليس المدن يبقى طوال تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

فاذا رغبت الحكومة فى المستقبل فى اعادة تنظيم قوة البوليس فيها فان حكومة جلالته البريطانية تكون سعيدة بأن تعيرها أفرادا خبيرين أو بعثة من البوليس كما فعلت مع بلاد أخرى رغبت فى اعادة تنظيم قوات بوليسها

الامتيازات ـــ المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

جاء فى الفقرة (١١) من الاقتراحات مايأتى : « يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن نظام الامتيازات القائم فى مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد ببذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات

٣ فى مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالى الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الاجانب بشروط تضمن مصالحهم المشروعة ،

ومن المفيد أن ابين لدولتكم الخطة التى أرى من الممكن أن يجرى عليها اصلاح نظام الامتيازات اذ ساكون مستعدا لتأييد مساعي الحكومة المصرية لعقد اتفاقات مع الدول على أساس هذه الخطة متى بدىء بتنفيذ المعاهدة المبنية على هذه الاقتراحات

فى سنة ١٩٢٠ بينما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية كان يرجى وضع التدابير لتلغى الدول الاجنبيه محاكمها القنصلية فى مصر. وعليه تم اعداد مشروعات قوانين فى تلك السنة لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بحيث يشمل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية

وساكون مستعدا للاتفاق على اعتبار مشروعات تلك القوانين أساساً لاصلاح نظام الامتيازات اذا رضيت الدول الاجنبية بنقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطـــة .

أما فيما يتعلق بالتفاصيل فلاشك أن الحاجة ستدعو الى تغييرات كثيرة وهذه يجب أن يبحث فيها الخبراء

على أن هنالك بعض تعديلات اعتقد أنها ستكون ضرورية على أى حال . وأنى أرغب أن انتهز هذه الفرصة لاذكرها لدولتكم

وقد يصعب على بعض الدول أن ترضى بنقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالاحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة فنقلها فى هذه الحالة يجب أن يكون اختياريا . والاختصاص فى هذه الامور يجب أن يظل للسلطات القنصلية إلا اذا تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الاجنبية ذات الشأن على نقل ذلك الاختصاص الى المحاكم المختلطة

وانى أتوقع الاتفاق على أن تخول المحاكم المختلطة الاختصاص فى هـذه الشؤون فيما يتعلق بالرعايا البريطانيين

وفى حالة العفو أو التخفيف من عقوبات صادرة على الاجانب وفى حالة تنفيذ حكم الاعدام فيهم فان وزير الحقانية يستشير المستشار القضائى مادام هـذا الموظف باقيا وذلك قبل تقديم مشورته الى الملك

إنى أعترف بأن الاحوال التي تطبق فيها الامتيازات فى الوقت الحاضر فيما يتعلق

بسلطة الحكومة المصرية فى سن قوانين تسرى على الاجانب أو فرض ضرائب عليهم لاتتفق مع الاحوال الحاضرة

وسأكون مستعدا للاتفاق على ان تقوم الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة فى المستقبل بابداء كل موافقة لازمة لتطبيق التشريع المصرى ، ومن ضمنه التشريع المالى ، على الاجانب الا فى حالة التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة وتحديد اختصاصها فانه لاينفذ الا بموافقة الدول عليه .

ويكون على الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة ان تتثبت من ان التشريع المشار اليه لا يناقض المبادىء التى يجرى العمل بموجبها عادة فى التشريع الحديث الذى يسرى على الاجانب وانه فيما يتعلق بوجه خاص بأى تشريع ذى صفة مالية لايوجد تمييزا غير عادل ضد الاجانب بما فيهم الشركات الاجنبية .

وان توسيع اختصاص المحاكم المختلطة الجنائى يستلزم اعداد وتنفيذ قانون جديد لتحقيق الجنايات . وفى مشروعات القوانين التى اعدت فى سنة ١٩٢٠ بعض نصوص مهمة خاصة بقانون تحقيق الجنايات (انظر المواد ١٠ — ٢٧ من القانون رقم الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩٢٠) ولا شك ان دولتكم توافقونى على ان قانون العقوبات الجديد يجب ألا يحيد عن المبادىء المقررة بتلك المواد .

وهنالك بضع مسائل لابد فيها من الوصول الى الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة ، على اننى لا اعتقد ان من اللازم عمل اى شىء فى الوقت الحاضر اكثر من مجرد ذكر هذه المسائل .

فاما الاولى فهى تعريف كلمة «اجنبى» فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة

اننى افهم من كلام دولتكم ان القوانين التى تطبقها المحاكم الاهلية بمصر فى الوقت الحاضر تجعل جميع الاشخاص المقيمين بمصر خاضعين للمحاكم الاهلية ما عدا أولئك الذين يخرجون من اختصاصها اما بحكم قانون او عرف او معاهدة

فانا اقبل هذا المبدأ بشرط ان يكون مفهوما ان جميع الاجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات فيما مضى يصبحون خاضعين لاختصاص المحاكم المختلطة بقطع النظر عن تغييرات السيادة القومية التى طرأت بعد حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨

واما الثانية فهى زيادة موظفى المحاكم المختلطة زيادة يستلزمها توسيع اختصاصها واختصاص وظيفة النائب العمومى الجديدة للمحاكم المختلطة والموظفين الذين ستدعو الحاجة اليهم لتمكينه من القيام بتلك الواجبات على وجه يدعو الى الارتياح

ويؤخذ رأى المستشار القضائى — ما دام باقيا — بشأن تعيين القضاة الاجانب فى المحاكم المختلطة وتعيين رجال النيابة الاجانب ان كان

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

لى الشرف ان ابلغكم اننى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم وفيها تخبروننى بالخطة التى تعتقد حكومة جلالته بالمملكة المتحدة انه يمكن بموجبها اصلاح نظام الامتيازات وتلفتون نظرى الى بعض الاعتبارات الخاصة التى تعلقون عليها اهمية

ويسرنى ان اقول ان الاقتراحات الخاصة التى تشيرون اليها تتفق مع رغبات الحكومة المصرية التى هى ايضا على اتفاق مع حكومة جلالته البريطانية بوجه عام فيما يتعلق بالخطة التى يجب ان يسير عليها اصلاح نظام الامتيازات

اما فيما يتعلق بتعريف كلمة « اجنبى » فانى الاحظ انه وان تكن الحكومة المصرية لاتمانع فى ان يسرى قضاء المحاكم المختلطة المدنى والجنائى على الاجانب الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات الاجنبية قبل الحرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فان الاجانب الذين ليست لهم هذه الامتيازات وما كانت لهم قط يجب بالطبع ان يكونوا خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية

الموظفون الاجانب — المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

فى خلال محادثاتنا بشأن الفقرة (١٠) من الاقتراحات فهم ان حكومة جلالته البريطانية بالمملكة المتحدة وشمالى ارلندا لن تتشدد فى تفسير ضيق غير معقول لهذه الفقرة وانه ليس ثمة مايمس حرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين اجانب غير بريطانيين فى المناصب التى لايتوافر لها موظفون بريطانيون ملائمون

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

اتشرف بابلاغ دولتكم انى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة باستخدام موظفين اجانب وانى اثبت هنا الكلام الوارد هنالك من التفاهم الذى وصلنا اليه

الاقليات — المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

اود ان اسجل انه لم نر من الضرورة ان نذكر فى الاقتراحات مسألة حماية الاقليات المشار اليها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وان المسلم به ان هذه المسألة ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

لى الشرف ان احيطكم علما باستلام مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن مسألة الأقليات

السودان — المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

لما تباحثنا فى الفقرة ١٣ من الاقتراحات اتفقنا على ان تفحص مسألة الديون التى على السودان فى الوقت الحاضر بقصد تسويتها على اساس العدل والانصاف . واتفقنا أيضا على أن يبحث ممثل الخزينة البريطانية مع ممثل لوزارة المالية المصرية فى هذه المسألة حالما تنفذ المعاهدة التى تعقد على أساس الاقتراحات

المذكرة المصرية

ياصاحب السعادة

ردا على مذكرة سعادتكم بتاريخ هذا اليوم اتشرف باثبات اتفاقنا على أن مسألة الديون التي على السودان سيفحصها ممثلان عن الخزينة البريطانية ووزارة المالية المصرية بقصد تسويتها على اساس العدل والانصاف

المذكرة البريطانية

ياصاحب الدولة

من الملائم ان تسجل الاتفاق الذى قد انتهينا اليه بشأن الطرق التى بمقتضاها تجعل الاتفاقات الدولية منطبقة على السودان

والاتفاقات التى سيكون من المرغوب تطبيقها على السودان ستكون بالطبع ذات صبغة فنية أو انسانية . ففى الحالة التى يتم فيها امضاء اى اتفاق من هـذا النوع من مصر وبريطانيا العظمى ويراد تطبيقه على السودان فان المنـدوبين البريطانى والمصرى يبديان معا فى الوقت الملائم تصريحا كتابيا فحواه ان توقيعهما المشترك بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة يقصد به ان يشمل السودان وانه (فى الحالة التى يجب فيها التصديق على الاتفاق) متى تم ايداع الوثيقة التى تتضمن هذا التصديق من جانب جلالة ملك مصر ومن جلالته البريطانية يصبح هذا الاتفاق ساريا على السودان طبقا لشروطه

فاذا لم يعمل مثل هذا التصريح فالاتفاق لا يصبح ساريا على السودان الا بطريقة الانضمام التى سيشار اليها فيما بعد

وفى الحالة التى يعمل فيها مثل هذا التصريح لا يذكر السودان ذكرا خاصا فى مستندات التصديق

وفى بعض الحالات التى ينص فيها الاتفاق على الانضمام اللاحق ويكون من الملائم ان يسرى الاتفاق على السودان بهذه الطريقة يتم الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها من مصر وبريطانيا العظمى مندوبان يعينان لهذا الغرض

اما طريقة ايداع وثيقة الانضمام فيتفق عليها فى كل حالة بين الحكومتين وفى هذه الاحوال لا يكون ثمة محل للتصديق

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات بشأن امثال هذه الاتفاقات يظل المندوبان المصرى والبريطانى على اتصال اجل اى عمل يتفقان على انه من المرغوب فيه لمصلحة السودان

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

اتشرف بابلاغ فخامتكم اننى تسلمت مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم بشأن طريق تطبيق الاتفاقات الدولية على السودان مما قديرغب فى تطبيقه على تلك البلاد . وانى اؤيد ما جاء فيها بشأن التفاهم الذى انتهينا اليه

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

فى أثناء محادثاتنا الأخيرة اعربتم دولتكم عن الامل بانه عند تنفيذ المعاهدة تعاد الجنود المصرية الى السودان . فاذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى الاقتراحات كما ترجو باخلاص حكومة جلالته البريطانية ببريطانيا العظمى وشمالى ارلندا فان الحكومة تكون مستعدة لان تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة اورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة

المذكرة المصرية

يا صاحب الدولة

اتشرف بابلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم الخاصة بعودة اورطة مصرية الى السودان وقد أخذت علما بموقف جلالته البريطانية فى هذا الشأن

(محمد محمود)